

تعهد البنوك الوطنية بدعم الاستدامة يعزز جهود الدولة في تحقيق الحياد المناخي



أكد اتحاد مصارف الإمارات أن تعهد مصارف الإمارات الوطنية بتقديم الدعم لخطط ومشاريع الاستدامة بقيمة تريليون درهم بحلول عام 2030، يعد دليلاً عملياً على ريادة القطاع المصرفي والمالي في دولة الإمارات ودوره الحيوي في دعم جهود الدولة لخفض الانبعاثات وتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، التي تتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

تأتي هذه المبادرة، التي أعلن عنها عبد العزيز الغرير، رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات، خلال فعالية عالمية ضمن يوم التمويل في (COP28) نظمها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالتعاون مع رئاسة مؤتمر المؤتمر، من أجل دعم حلول التمويل المستدام ودفع التعاون الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

وسيسهم تعهد مصارف الإمارات الوطنية في زيادة معدلات نمو التمويل المستدام لتحقيق الأهداف الطموحة لدولة

الإمارات ولوضع الأسس اللازمة لتمكين الانتقال إلى الحلول المستدامة وتشجيع العمل المناخي المشترك. ويقوم اتحاد مصارف الإمارات، بتعاونه الدؤوب مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بدور رئيسي في تعزيز التمويل المستدام والتحول الرقمي للقطاع المالي والمصرفي، مدعوماً بالاستراتيجيات والرؤى المبنية على دراسات وأبحاث عبر اللجنة الفنية التابعة للاتحاد والتي تعنى بشؤون الحوكمة البيئية والاستدامة، والتي تضم خبراء ومديرين تنفيذيين من البنوك الأعضاء في الاتحاد.

وقال جمال صالح، المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات: إن دولة الإمارات تعد رائدة في الالتزام بمبادئ الاستدامة في القطاع المصرفي والمالي؛ إذ قامت بإطلاق تصريحات أبوظبي ودبي للتمويل المستدام في العامين 2016 و2019، فضلاً عن المبادئ الإرشادية للتمويل المستدام لتعزيز تطوير سوق مالي أخضر في عام 2020، إضافة إلى إصدار الإطار الوطني للتمويل المستدام في عام 2021.

وأضاف أن القطاع المصرفي في دولة الإمارات قد اتخذ خطوات متقدمة في هذا المجال؛ إذ بلغ إجمالي التمويل الأخضر لـ 6 بنوك إماراتية أكثر من 190 مليار درهم (52 مليار دولار) والتي تم توجيهها لمشاريع مختلفة ومتنوعة في مجال الطاقة المتجددة، وتحويل النفايات إلى طاقة، والتكنولوجيا الخضراء.

وتابع صالح: إضافة إلى ذلك، فإننا في اتحاد مصارف الإمارات نعمل عن كثب على تعزيز مبادئ وأطر التمويل الأخضر تحت الإشراف المباشر من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الذي تبني مبادئ الاستدامة في القطاع المصرفي والمالي ويعد نموذجاً لتطبيق هذه الأطر في إدارة العمليات. وأشار إلى أن الاتحاد يلعب دوراً مهماً في هذه المبادرات، كمبادرة تعهدنا اليوم، عبر اللجنة الفنية للحوكمة البيئية والاستدامة التابعة له، والتي تعمل من أجل تعزيز مبادئ وأطر التمويل الأخضر تماشياً مع التزام دولة الإمارات لترسيخ قيم وممارسات الاستدامة في القطاع المالي والمصرفي.

(وام)